سلا في 19 مارس 2010
المرجع : CD 10/0106

إلى حضرة السيد عمر عزيمان،
رئيس اللجنة الاستشارية للجهوية

الموضوع : مساهمة البرنامج التشاوري المغرب حول الجهوية الموسعة

تحية طيبة، وبعد،

تبعا لمراسلتكم المؤرخة يوم 26 فبراير 2010، و المتعلقة بدعوة البرنامج التشاروي المغرب لتقديم وجهات نظره و اقتراحاته حول الجهوية الموسعة، اسمحوا لي بأن أتقدم لكم أصالة عن نفسي و نيابة عن جميع أعضاء البرنامج بخالص تشكراتنا على الاهتمام الذي توليه لجنتكم لإشراك النسيج الجمعوي في المشاروات الجارية حول الجهوية الموسعة ببلادنا.

وفي هذا الإطار، وسعيا منه إلى المشاركة الفاعلة في مسلسل المشاورات التي أعطت انطلاقتها لجنتكم الموقرة، يسعدنا أن نقدم بين أيديكم خلاصة الأفكار و الاقتراحات التي يرى البرنامج أهمية إدراجها ضمن توصيات اللجنة.

كما تجدون رفقته، مجموعة من الوثائق التقديمية حول البرنامج.

وفي الختام، تقبلوا سيدي الرئيس عبارات التقدير والاحترام.

ادريس الجوطي
مدير البرنامج التشاوري المغرب

Programme Concerté Maroc (PCM)
N°20, Rue Oued Eddahab Quartier Menzeh
Bettana Salé - MAROC
Tél : (+212) 5.37.78.26.23 - Fax : (+212) 5.37.78.01.26
Email : info@pcm.ma

Commission Consultative
2010
N° 054/SP/10

المغرب :
الجهوية الموسعة و النسيج الجمعوي

مساهمة :

البرنامج التشاوري المغرب

مارس 2010

Programme Concerté Maroc (PCM) – N° 20, Rue Oued Eddahab – Quartier Menzeh – Bettana - Salé – Maroc
Tel: (+212) (0) 5 37782623 - Fax: (+212) (0) 5 37780126 - Email : info@pcm.ma – Site Web : www.pcm.ma

المغرب : الجهوية الموسعة و النسيج الجمعوي

البرنامج التشاوري المغرب

الفهرس :

1. تمهيد 2

2. تقييم مشاركة النسيج الجمعوي ورهاناتها 2

أولا) العمل الجمعوي أصبح أساسيا 2

ثانيا) ...في ظل رهانات كبرى... 4

ثالثا) ... تستوجب هيكلته على مستوى الجهات 4

الإطار 1 : البرامج التشاورية الإقليمية : تجربة رائدة يجب الوقوف عندها 5

3. وجهة نظر حول مشاركة النسيج الجمعوي داخل الجهات 5

أولا) الجهوية، ورش هام 5

الإطار 2 : الجمعيات/ الجهات : بعض العناصر المستقاة من التجربة الفرنسية 6

الإطار 3 : مبادرة جديرة بالأهمية في مجال التعاون الدولي 6

ثانيا) ... سيضمن مشاركة فاعلة للمواطنين في حياة الجهة... 7

ثالثا) ... وسيرتكز على الخصائص المغربية ! 7

الإطار 4 : وفي الختام 8

1. تمهيد

في إطار المشاورات التي تقوم بها اللجنة الاستشارية للجهوية التي ترمي إلى الإطلاع على وجهة نظر مختلف الفاعلين، تم الاتصال بالبرنامج التشاوري المغرب ليقدم وجهات نظره و اقتراحاته حول ورش الجهوية الموسعة.

ويشكل البرنامج التشاوري المغرب، أرضية فرنسية-مغربية تجمع أكثر من ستين جمعية مغربية و ثلاثين جمعية فرنسية. وقد استطاع البرنامج بناء تجربة غنية ترتكز على تقوية العمل الجمعوي الرامي إلى مواكبة الشباب المغربي في إطار من التشاور المتعدد الفاعلين و تبادل الممارسات الجيدة على مستويات عدة: محلية، جهوية، وطنية و دولية.

و قد استطاعت الجمعيات العضوة في البرنامج التشاوري المغرب، التي تعمل في قطاعات متنوعة كالتنشيط السوسيوثقافي، التربية، التكوين، الاقتصاد الاجتماعي و التضامني، الثقافة، التضامن، العمل الاجتماعي و الصحة و البيئة...، و على مستويات متعددة، أن تدرك، من خلال الأنشطة الميدانية و تبادل الممارسات و الزيارات داخل البرنامج التشاوري المغرب، أهمية خلق جهوية موسعة في المغرب.

و تشكل هذه المساهمة، التي ترتكز على ثمان سنوات من التجربة في إطار العمل المشترك، فرصة لأعضاء البرنامج لتقييم التقدم الحاصل و تحديد تصورهم لهذا الورش الهام الذي يخص مشاركة النسيج الجمعوي على مستوى الجهات.

2. تقييم مشاركة النسيج الجمعوي و رهاناتها

رغم الدور الحيوي الذي يلعبه العمل الجمعوي في تنمية البلاد، ما تزال تعترض طريقه العديد من العقبات التي تقف حجر عثرة في طريق تقدمه، حتى يتسنى له كسب الرهانات ورفع التحديات ة ضمان مساهمة فاعلة في بناء مقاربة مندمجة للتنمية الجهوية و المحلية.

أولا) العمل الجمعوي أصبح أساسيا ...

تتميز الجمعيات المغربية بقدراتها الكبيرة على **تعبئة المواطنين** و العمل عن **قرب** وكذا **بمصداقيتها** أمام الشركاء الوطنيين و الدوليين، حيث أضحت فاعلا لا مناص عنه في التنمية المحلية والجهوية و الوطنية للبلاد.

و تجدر الإشارة إلى أن انفتاح المغرب في إطار سياق دولي يشجع المبادرات الفردية و الجماعية الخلاقة مجتمعة في إطار جمعيات و منظمات غير حكومية، شجع مشاركة النسيج الجمعوي في تدبير الشأن العام. مبادرات حاول البرنامج التشاوري المغرب تقويتها و هيكلتها من خلال مقاربة تعتمد على التشاور **المتعدد الفاعلين** عبر أنشطة ميدانية.

وهكذا، فاختيار البرنامج التشاوري المغرب لتشجيع الأقطاب المحلية للتشاور ينم أولا عن السعي نحو هيكلة المشهد الجمعوي لرفع تحدي تأهيل الجمعيات الجديدة التي عرفت نموا كبيرا. وقد شكلت هذه الأقطاب المحلية فضاءات للتشاور بين الفاعليين العموميين (الجماعات، السلطات المحلية) أو الخواص (الجمعيات،

المقاولات و التعاونيات...)، تحكمها مبادئ عمل تأخذ بعين الاعتبار أراء كل فاعل على حدة بشكل منصف و ديمقراطي.

ومع ذلك، فما زالت هناك عوائق تحول دون تطور العمل الجمعوي و مشاركة الجمعيات في تدبير الشأن المحلي. و في هذا الإطار، أصبح من الضروري إيلاء النسيج الجمعوي المكانة التي تليق به داخل المجتمع كحركة تعبر عن تطلعات المواطنات و المواطنين، والتي برهنت عن جدواها في تنمية البلاد.

و بالفعل، فالصعوبة في التواصل بين الفاعلين تكمن بشكل أساسي في غياب **الإعتراف المتبادل** الذي تنتج عنه علاقات مبنية على **أخذ الحيطة و الحذر**، ويعود هذا إلى :

- ضعف الوعي بأهمية الدور الذي يلعبه النسيج الجمعوي في حياة الجهة، هذا الضعف الذي يتجلى من خلال المعرفة النسبية للجهات بدينامية الحركة الجمعوية ، وكذا عدم توفرها على دراسات ومعطيات حول مواقع تركز هذا النسيج ، و كذا نقط ضعفه و قوته.
- الأفكار النمطية لدى الجهات (و الجماعات بصفة عامة) حول الجمعيات، حيث ما زالت تنظر إليها كطرف منافس أو معارض بدل كونها شريكة.

و من الملاحظ كذلك أن الجهات لا تشكل مرجعا بالنسبة للجمعيات في تدبير الشأن العام المحلي. حيث تفضل هذه الأخيرة العمل مع المؤسسات الإدارية القريبة منها والتي هي على دراية أكثر بتسييرها و بإشكالياتها أو الجماعات الأخرى التي تشعر بقربها منها (الجماعات ومجالس العمالات و المجالس الإقليمية).

وبالتالي، صار من الضروري إعادة تحديد مهام مختلف الشركاء و الفاعلين قصد عقلنة المجهودات بشكل مندمج على مستوى كل المجالات الترابية، و تعزيز التشاور المتعدد الفاعلين. كما صار أساسيا خلق أدوار تمثيلية ملائمة لإعادة بناء قدرة جماعية للنسيج الجمعوي على الحوار و التقاطع مع الفاعلين الآخرين. وقد أعطى البرنامج التشاوري المغرب انطلاقة مسلسل تثمين حصيلته، قصد تقوية تجربته و اقتسامها مع باقي المتدخلين.

كما يتعين في هذا الإطار أيضا، ومن منظور الجهوية الموسعة، اعتماد **ميثاق** يعيد النظر و يؤسس لنوع جديد من العلاقات القائمة بين الجمعيات و الجهات و يعززها على أساس القيم المشتركة و احترام هوية كل منهما و مشروعية كل طرف على حدة، في سياق تحقيق المشروع الحداثي الديمقراطي. وحتما سيشكل الميثاق الضمانة الأساسية الكفيلة بإرساء دعائم الحوار المتكافئ الذي يحترم موقع كل طرف.

وأمام هشاشة النسيج الجمعوي، الناجمة عن ضعف استقلاليته المالية و نقص في موارده البشرية المؤهلة، تضل مجهوداته غير قادرة على ضمان استمرارية خدماته. لذا يتعين على الدولة أن تعمل على تمكين هذا النسيج الجمعوي من الفرص والإمكانات الضرورية حتى يقوم بدوره كفاعل تنموي، إلى جانب مختلف الفاعلين.

ولهذا الغرض، صار التقييم و تثمين التجارب الناجحة التي يعمل على تحقيقها النسيج الجمعوي بالتشاور مع السلطات المحلية و المنتخبين، فرصة حقيقية قصد خلق تنمية جهوية مندمجة.

ثانيا)...في ظل رهانات كبرى...

يعتبر إرساء **أرضيات و شبكات** جمعوية بهدف ضمان **تنسيق و تبادل** الوسائل البشرية و المالية و كذا تأهيل النسيج الجمعوي الرهانات الأساسية **قصد تحقيق مهنية وفعالية** العمل الجمعوي. هذا ما جعل البرنامج التشاوري المغرب يعمل على هيكلة أعضائه ضمن شبكة متعددة الفاعلين، حيث يلتزم كل عضو باحترام ميثاق القيم المشتركة، و المشاركة في هيئات اتخاذ القرار، وإبراز جودة خدماته على أرض الواقع، باعتبارها الشروط الكفيلة بضمان الاعتراف و الديمومة لهذه الشبكة.

علاوة على ذلك، يظل العمل وفق المقاربة التشاركية والمتعددة **الفاعلين**، والمرتكز على **تخطيط استراتيجي**، تحديا يجب رفعه قصد ضمان عقلنة و تقارب المجهودات الميدانية لكل هؤلاء الفاعلين، وهذا ما استطاع البرنامج التشاوري المغرب أن ينخرط فيه.

كما صار من الضروري تكييف الإطار التشريعي لعمل الجمعيات لكي يكون أكثر ملائمة مع تطورات الحركة الجمعوية وطنيا ودوليا، و الحرص على تطبيقه حتى يتمكن النسيج الجمعوي من ضمان استمرارية أنشطته.

ثالثا) ...تستوجب هيكلته على مستوى الجهات

إن ورش الجهوية الموسعة الذي يعرفه المغرب، يعد فرصة سانحة لتقوية روح المواطنة و الديمقراطية المتمثلة في العمل الجمعوي. إذ يجب على مكونات النسيج الجمعوي أن تعمل على تقوية **الرابط الاجتماعي** و **الهوية الجماعية** داخل الجهات. وبالتالي، فمن الضروري أن نرفع، **جميعا**[1]، التحديات التي تفرض نفسها لبلوغ الهدف المتمثل في تنمية بشرية و تضامنية داخل الجهات.

في هذا الأفق، ستتعزز وظيفة الجمعيات من خلال **التعبئة الاجتماعية و تحسيس المواطنين**، وذلك بهدف الوصول إلى مشاركة فعالة في تدبير الشأن العام المحلي من خلال تنشيط و تنظيم نقاشات عمومية من بين أنشطة أخرى يمكن القيام بها.

ومن خلال مشاركتها الفعلية في إعداد **المخططات التنموية المحلية و الجهوية**، ستتمكن الجمعيات من لعب دور مؤسسات **اليقظة** الذي يقع على عاتقها، في إطار روح **الديمقراطية و الاستقلالية و الشفافية و النموذجية و المسؤولية المشتركة و التكافؤ و التبادل**[2].

وتمثل الجمعيات، نظرا لتنوع اهتماماتها و مرونة عملها، خزانا للاقتراحات و المبادرات التي يمكن لصانعي القرار الاعتماد عليها عند تحديد اختياراتهم العمومية داخل الجهات في إطار القيام بمهامهم.

إضافة إلى ذلك، صار من الضروري تمكين الجهات من البنيات التحتية الأساسية و المؤسسات و الهيئات التي تتمتع بالاستقلالية في العمل سواء على المستوى الجهوي و المحلي. كما صار من الأجدر فتح المجال أمام الجمعيات للمساهمة في تدبير هذه البنيات، قصد الاستفادة من خبرتها و مهاراتها.

---

[1] **بتشاور مع مختلف الفاعلين (الجماعات و المنتخبين و الجمعيات و الأحزاب السياسية و النقابات،القطاع الخاص ...)**

[2] **القيم السبع المذكورة في الميثاق و المعتمدة من طرف أعضاء البرنامج التشاوري المغرب**

وقصد تحقيق هذه الغاية في أفق الجهوية الموسعة المنشودة، تبرز أهمية ملائمة الإطار التشريعي الحالي كي يسمح بتقنين العروض و الخدمات المقدمة من طرف الجمعيات، والاعتراف بالوضعية القانونية للعاملين في الحقل الاجتماعي و هيكلة العمل و الخدمات التطوعية...

كما ستمكن هيكلة الجمعيات في إطار شبكات على المستوى الجهوي من تعزيز الفاعل الجمعوي بخصوص الإشكاليات التي تشكل اهتماما جهويا عبر تبادل أكبر لوسائل تدخلها و تعزيز قدراتها على التدخل كفاعل في التنمية الجهوية المحلية.

<u>الإطار 1: البرامج التشاورية الإقليمية: تجربة رائدة يجب الوقوف عندها</u>

شكلت اللامركزية التي تبناها البرنامج التشاوري المغرب منذ انطلاقته أرضية خصبة للعمل الجمعوي. إلا أنه نظرا لصعوبة الإحاطة بكافة الخصوصيات الجهوية و عقلنة العمل على مستوى مجال ترابي واسع كالجهة، فقد أعاد التقييم الذاتي المواكب للبرنامج التشاوري المغرب تحديد مجال العمل الأكثر ملائمة مع ضمان فعالية العمل التشاوري المتعدد الفاعلين في المغرب حاليا. وهكذا، تم تحديد الإقليم باعتباره المجال الترابي الملائم، قصد إعطاء انطلاقة البرامج التشاورية الإقليمية بمبادرة من ائتلافات مكونة من جمعيات و جماعات ترابية منتخبة و مصالح خارجية و الشباب. و قد رأت النور، تجارب خلاقة ترتكز على التشاور المتعدد الفاعلين، تلامس مثلا تنشيط المراكز السوسيو ثقافية، تفعيل مراكز الإستماع ، إدماج الشباب في بلورة المخططات التنموية الجماعية،...

وقد مكنت أداة "البرنامج التشاوري الإقليمي" من وضع لبنات إطار حقيقي للعمل المندمج على المستوى المحلي، من خلال إعطاء القيمة الجديرة للمجالات الترابية، من أجل تعزيز دينامية اللامركزية بالمغرب و تشجيع الديمقراطية التشاركية.

3. وجهة نظر حول مشاركة النسيج الجمعوي داخل الجهات

<u>أولا) الجهوية، ورش هام ...</u>

حتما ستمكن الجهوية من إتاحة الفرصة أمام الكفاءات المحلية للمشاركة المواطنة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في تدبير الشأن العام المحلي داخل الجهات.
لهذا الغرض من الضروري **الاستثمار** في **التكوين و تعزيز قدرات الجمعيات بصفتها مدارس لتعزيز روح المواطنة المرتكزة على القيم الكونية**. وكمثال على ذلك:

- **دمقرطة الولوج والحصول على التقنيات الجديدة للتواصل و الإعلام** (تسهيل حصول الجمعيات على الأدوات التواصلية بأثمنة معقولة، ...)
- **عقلنة الاستثمار في البنيات التحتية السوسيو ثقافية** (إعادة تخصيص أموال للتجهيزات وتدبير البنيات التحتية القائمة)...
- **إنشاء صناديق تنموية جمعوية** لضمان استمرارية الجمعيات، و خلق وتعزيز البنية الاستقبالية للجمعيات (دار الجمعيات...) قصد ضمان تبادل وسائل العمل و الخبرات بين الجمعيات، و عقلنة مجالات تدخلها، و كذا تسهيل حصولها على المعلومات (بنك للمعطيات الخاصة بالمشاريع و المونوغرافيا،...

الإطار 2: الجمعيات/الجهات: بعض العناصر المستقاة من التجربة الفرنسية

يوجد بفرنسا تقليد يخص التعاون بين الجمعيات و الجهات (و بشكل أوسع، الجماعات المحلية)، حيث تلجأ الجماعات المحلية إلى الجمعيات، التي تدعمها ماليا بشكل مباشر، لتكون فاعلة و تنجز أعمالا رائدة، في إطار السياسات العمومية المعدة داخل الجهة. وتتم دعوة الجمعيات، في غالب الأحيان، حسب الجهات، للمشاركة في إعداد هذه السياسات العمومية. وهكذا، تلجأ الجماعات المحلية إلى جمعيات تعمل في مجال العمل الاجتماعي و الصحي و الدراسي و الثقافي و الرياضي ...و كذا في إطار عملها المرتبط بالتعاون الدولي.

بعض الأمثلة: يوجد بفرنسا مجموعات موسيقية جهوية و ثانويات فلاحية عهد بتسييرها لجمعيات، كما أن هناك جمعيات تسير التعاون الدولي لفائدة الجهات، ...

يعتبر دعم هذه الجمعيات عنصرا من عناصر التماسك الاجتماعي و دعما للمشاركة المواطنة و بالتالي للديمقراطية المحلية داخل المجال الترابي الجهوي.و بشكل ملموس، يمر دعم الجمعيات عبر:

- **الدعم المالي:** عبر وجود صندوق لدعم الجمعيات، حيث يمكن لهذا الصندوق أن يتواجد في كل المصالح التقنية للمدينة و /أو عبر مصلحة خاصة مخصصة لدعم الجمعيات.
- **الدعم التقني:** عبر وجود مراكز للموارد الوثائقية و فضاءات للجمعيات (دار الجمعيات) التي يمكن لهذه الأخيرة أن تجتمع فيها و أن تستفيد من النصائح التقنية فيما يخص بلورة المشاريع و كذا البحث عن الموارد المالية، مرورا بالإطار القانوني. كما يمكن تقديم دورات تكوينية في هذا الإطار،
- **الدعم السياسي:** عبر اجتماعات استشارية (منظمة بمبادرة من الجماعة المحلية) مع الجمعيات الترابية لإدماج آرائها في إعداد سياسة عمومية تهم قطاعات بعينها.

إن تشجيع التعاون اللامركزي هو أداة لتعزيز الجهوية الموسعة. كما أن خلق مجالس تشاورية تمثل مختلف الفئات الاجتماعية ستعزز فرص مشاركة الفئات الهشة من السكان (شباب و نساء و أطفال، ...) كفاعلين و ليس كمستفيدين. كما أن الساكنة المحلية ستستفيد من خلق مراصد جهوية، مخصصة لتطوير و المصادقة على جودة المنتجات المجالية، و التي تعمل الجمعيات على تسييرها، في إطار الاقتصاد الاجتماعي و التضامني.

الإطار 3: مبادرة جديرة بالأهمية في مجال التعاون الدولي:

منذ حوالي عشر سنوات، عملت إحدى عشر جهة بفرنسا على دعم خلق "**الشبكات الجهوية**" لتقوية الفاعلين في التضامن الدولي (مثال : *Lianes coopération* بجهة *Nord Pas de Calais* و *Centr'aider* بالجهة الوسطى و *Medcoop* بجهة *PACA* و *RESACOOP* بجهة *Rhône Alpes* ...). وتدعم هذه البنيات الجهات نفسها و وزارة الشؤون الخارجية و الأوربية. ونجد بها، حسب الحالات، من أجير إلى ثلاث أجراء.

تتجلى مهمتها في دعم الفاعلين في الجهة، الذين يعملون على مواضيع تهم التضامن الدولي، وهي تتوفر بشكل عام على مركز للموارد و تنظم اجتماعات أو دورات تكوينية خاصة بالعمل الدولي. و تجمع هذه الشبكات الجمعيات و الجماعات المحلية تحت مؤسساتية (خاصة تلك التابعة للمدن و بين الجماعات)، ولكنها منفتحة على كافة أنواع الفاعلين الجهويين المهتمين بالتعاون الدولي (النقابات و المقاولات و التعاونيات...) والبرنامج التشاوري المغرب، من خلال فلسفته، قريب من هذا النوع من البنية الجهوية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار العمل الجمعوي، الذي يرتكز في جزئه الأكبر على العمل التطوعي، من الضروري **إنشاء وكالة وطنية و/أو جهوية لإنعاش العمل التطوعي**. ولقد سبق للبرنامج التشاوري المغرب أن قام بتجربة أصبحت اليوم مثالا يحتدى به.

ثانيا)... سيضمن مشاركة فاعلة للمواطنين في حياة الجهة...

تشكل المشاركة المواطنة رهانا رئيسيا للديمقراطية التشاركية الفعالة نظرا لكونها أداة هامة في صنع القرار. وهكذا، وكتكملة للديمقراطية التمثيلية فإن المشاركة المباشرة للمواطنين والمواطنات في حياة الجهة هي مؤشر على الحكامة الجيدة.

لذا، يجب تشجيع المقاربة التشاركية التي تضمن المشاركة المباشرة للمواطنين. وهذه المقاربة تعتمد على التشاور المتعدد الفاعلين و المتعدد الأبعاد التي عمل البرنامج على تشجيعها دائما من خلال الأقطاب الموضوعاتية (وهي عبارة عن فضاءات للتبادل و تعاضد بين المنظمات العضوة بالبرنامج و السلطات العمومية المعنية بمجالات تدخل الجمعيات) و كذا أنشطته الميدانية.

هذه المشاركة يمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة :

- **توفير فضاءات للنقاش العمومي، إنشاء لجن مواطنة، استثمار الفضاءات المغلقة (المدارس والسجون...)**
- **تشجيع أشكال التشاور المواطن،**
- **إعداد أدوات للتربية على التنمية،**
- **إنشاء محطات إذاعية جماعية، وتشجيع الصحافة الجهوية ،...**

ثالثا) .... و سيرتكز على الخصائص المغربية !

ينبغي أن تتوفر الجهة على أدوات العمل لضمان التسيير الأنجع لهيآتها. و يجب أن تجمع بين الوَحْدَة الاقتصادية و التجانس الثقافي والهوية الجماعية. هي إذن وَحَدَة شاملة تضم مختلف الموارد التي يمكن الاعتماد عليها و المتجانسة اجتماعيا واقتصاديا (الطبيعية والبشرية و المالية و الثقافية،...) كما أنها تتمتع باستقلالية واسعة.

وستعمل الجهة على بلورة سياسات عمومية شاملة وقطاعية مندمجة آخذة بعين الاعتبار الخاصيات الجهوية و باحثة عن التكامل مع المناطق الأخرى للمملكة، مع الحرص على خلق نقط التقاء هذه السياسات داخل مكونات الجهة، وبين-الجهات. وهذه المنهجية ستؤدي حتما إلى تمكين المغرب، انطلاقا من موقعه الاستراتيجي، من لعب دور الوسيط بين الضفتين (الشمالية والجنوبية)، و كذا القيام بدوره القيادي على أحسن وجه، فيما يخص العلاقة جنوب- جنوب.

الإطار 4: و في الختام

تكتسي هذه الاستشارة أهمية كبيرة لدى أعضاء البرنامج التشاوري المغرب، ويبرز هذا من خلال مساهمة البرنامج هذه، و التي حاولت الوقوف على ما يلي :

- ضرورة إعادة تحديد أدوار كل الفاعلين
- اعتماد ميثاق يعترف بعلاقات الجمعيات بالجهات و يقويها
- أهمية إعداد خريطة التدخل الخاصة بالجمعيات
- دعم خلق شبكات و أرضيات من أجل عقلنة العمل الجمعوي
- تكييف الإطار القانوني لعمل الجمعيات
- مشاركة فعلية للنسيج الجمعوي في إعداد المخططات التنموية المحلية و الجهوية.
- إنشاء وكالة وطنية و/أو جهوية لإنعاش العمل التطوعي